حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٦) ٢٠١٣/١٢/١ م | www.al-badeel.org | Issue (116) 1/12/2013

"مشروع أمة" أم حرب استباقية على الديمقراطية في سوريا المستقبل؟

حسام ميرو

يثير إعلان الجبهة الإسلامية "مشروع أمة" الكثير من الأسئلة حول مستقبل سورية، خاصة أن "المشروع" يصدر عن جبهة عريضة تنضوي تحتها أهم الفصائل المقاتلة، وهي جيش الإسلام، ولواء التوحيد، وحركة أحرار الشام، وألوية صقور الشام، وكتائب أنصار الشام، ولواء الحق، وهذه القوى تعطي الإعلان قوة مادية كبيرة، بما تمتلكه من مكانة في المشهد المسلح، ومن مقاتلين، ومن مال، ودول داعمة.

يحدد البند الثالث من الأهداف التي يتضمنها "المشروع" شكل الدولة التي تطمح الجبهة إلى إقامتها "دولة مستقلة تكون فيها السيادة لشرع الله الحنيف"، وهذا يعني أن الهدف التالي بعد إسقاط النظام (المذكور في البند الأول من الأهداف) هو إقامة الدولة الإسلامية، وهو ما يتناقض مع القوى السياسية السورية التي حددت شكل الدولة المقبل بأنها "دولة مدنية ديمقراطية تعددية"، وكانت قوى المعارضة قد اتفقت على هذه الصيغة في مؤتمر توحيد المعارضة السورية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 2و3 يوليو/ تموز 2012، وكان الإخوان المسلمون من الموافقين على هذه الصيغة، ولم يروا فيها ما يمس مبادئ الجماعة، وكانت صيغة الدولة المدنية قد أقرت في وثائق أصدرها "الإخوان" في غير مناسبة، وتالياً فإن "المشروع" الذي تتبناه الجبهة الإسلامية هو أكثر من خطوة إلى الوراء، ويمكن اعتباره في هذه النقطة انقضاضاً واضحاً على المشتركات الرئيسية لقوى المعارضة السورية، ولكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية السورية.

أما المادة العاشرة من الإعلان فهي أكثر من مثيرة للجدل، وهي المادة التي توضح "الجبهة" موقفها من الحل في سورية، وجاء فيها أن الجبهة "لا تشارك في أية عملية سياسية تخالف الدين أو تجعل السيادة لغير شرع الله عز وجلّ، فكل عملية سياسية لا تعترف بأن التشريع حق الله وحده مناقضة للدين، ووسيلة غير مشروعة، فالدين بلا سياسة ضربٌ من الرهبنة المحرمة في ديننا، والسياسة بلا دين علمنة مرفوضة"، وبذلك فإن "الجبهة" تعارض من الأساس مبدأ الحل السياسي، إذ أن الحل السياسي التفاوضي سيقوم على أسس سياسية محضة، تتعلق بالعملية الانتقالية، وترتيباتها، ومن الطبيعي أن قوى مشاركة في الحل السياسي من جانب المعارضة والنظام لن تقبل بأن تكون الدولة المقبلة دولة إسلامية يكون فيها التشريع "حق لله لا شريك فيه"، لأنها بذلك تلغي خصوصيات التنوع السوري، ودفع الأمور إلى مزيد من التدهور، خاصة أن جزء كبير من الوضع السوري لم يعد شأناً خاصاً بالسوريين، وباتت الحروب بالوكالة تدار بين أطراف إقليمية، وهذه الأطراف ليس لها مصلحة في إيجاد حل سياسي في الوقت الراهن، كما أنها تشتغل على خطط استراتيجيات بعيدة المدى، وليس لها علاقة بمطالب السوريين في الحرية والكرامة، ما إلى ذلك من أهداف تتعلق بأسباب الانتفاضة السورية.

كما علنت "الجبهة" موقفها من ست مسائل أساسية، وهي العلمانية، والديمقراطية، والدولة المدنية، والكورد، والمهاجرون، والأقليات، وبما يخص العلمانية فقد اعتبرها "الإعلان" أنها مناقضة للإسلام، لأنها "تفصل الدين عن الحياة والمجتمع"، وكذلك الديمقراطية لأنها تعطي حق التشريع للشعب، وقد اعتبر "الإعلان" أن للمهاجرين (المقاتلين الأجانب) حقوق كالتي للمقاتلين السوريين، ولم تكن مواقف "الجبهة" من القضية الكوردية أو الأقليات أفضل حالاً من موقفها من العلمانية والديمقراطية، أما الدولة المدنية فقد وصفها الإعلان بأنها "تعبير مضلل"، كما اعتبر القومية العربية أكذوبة.

لقد كان السعي إلى وحدة الفصائل والكتائب المقاتلة هدفاً طالبت به قوى سياسية معارضة، وذلك من أجل تجاوز حالة التشرذم والانقسام، وطرحت صيغ عدة للتوحيد، وكان أهمها صيغة الجيش الوطني، بحيث يخضع لإشراف عسكريين محترفين، ويخضع لأمرة القيادة السياسية لقوى المعارضة، لكن هذا الهدف لم يتحقق، ومن المعروف أن قوى كثيرة رفضت فكرة الجيش الوطني، وعملت على إفشالها، بينما يأتي التوحد اليوم من خلال جبهة إسلامية واسعة، ليس فيها إشارة واحدة إلى الدولة الوطنية، وتصرّح بأن الرابط بين القوى المتحدة هو "انتماؤها للإسلام".

هل إعلان الجبهة الإسلامية هو خطوة نحو الأمام في حل الأزمة السورية، وبناء سورية المستقبل على أساس العيش المشترك، أم أنها خطوة لتفجير ما تبقى من التعايش، وزيادة تعقيد الأزمة ومستويات تداخلها؟

يعتبرونه خدعةً وخدمةً للنظام ومصالح روسيا وإيران

«جنيف ٢» مادةً للسخرية في أحاديث السوريين وتعبيراتهم الفنية

حلب- محمد إقبال بلّو:

بعد أن تمت محادثات جنيف الخاصة بالملف النووي الإيراني ، وبعد أن تم الاتفاق بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي حول تفاصيل هذا الملف ، وبعد أن وقع ما وقع سراً ، وأظهر ما اتفق عليه علناً ، أعلنت الأمم المتحدة موعد انعقاد مؤتمر جنيف2 في الشهر الأول من عام 2014، وهذا ما أكد للسوريين عبارة رددوها بشكل مستمر (الكيماوي الأسدي مرتبط أشد الارتباط بالنووي الإيراني) ، فبدأ معظم السوريون يسخرون من هذا المؤتمر الذي سيكون هزيلاً حسب تعبير البعض ، وسيكون مؤتمراً لبيع سورية لروسيا وإيران في المزاد العلني وفق تعبير البعض الآخر وقام آخرون بنشر صور على مواقع الإنترنت وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي من المؤتمر وبمن سيحضرونه ، وتؤكد أن الثورة ضد النظام الاستبدادي في سورية مستمرة دون توقف.

الناشط عمر عبد الرحمن قال ل" البديل": لم أسمع قط بثورة لم تنتصر، فقدر كل الثورات الشعبية أن تنتصر ، وفي الثورات لا تحدث أية مفاوضات، لأننا جميعاً نعلم أن التفاوض هو سلسلة من العمليات السياسية والاتفاقات التي تتضمن تنازل أحد الطرفين أو كلا الطرفين عن مواقف معينة، وفي الثورة السورية لن يتنازل الشعب السوري عن رأس بشار ومن والاه من شبيحة ورجال عصابات، السوريون مستمرون في ثورتهم ولن يتوقف نضالهم ضد المستبد الأسدي سواء انعقد جنيف أو لم ينعقد بتاتاً ، كل ذلك ليس له أي تأثير على مسيرة الثورة.

ويضيف عبد الرحمن: إن أي تنازل يقدمه رجال المعارضة لن نوافق عليه ولن نسمح بتطبيقه ، والكل يعلم أن الكلمة الفصل للثوار على الأرض ، وأريد أن أسأل هل لرئيس الائتلاف شخصياً أية سلطة على أي شاب حمل السلاح وبدأ بقتال النظام؟ وهل لكل الشخصيات المعارضة أية قدرة على فرض رأي على من استشهدت عائلته أو اغتصبت أخته أو اعتقل أخاه؟ الجواب لا بالتأكيد ، إذن فكيف ستطبق مقررات جنيف إذا لم يوافق عليها الثوار في الداخل السوري؟.

أحد المواطنين قام بافتتاح مقهى ومطعم صغير متواضع جداً وأسماه مطعم جنيف2 وكتب عليه ما يلي: (مطعم جنيف2، مشاوي ، قهوة إكسبريس ، فلافل ، مشروب بارد) وتصرف كهذا يوحي لنا بمدى سخرية السوريين حتى البسطاء منهم بهكذا مؤتمر يتم عقده على جثث شهداء سورية ، إذ يقول لنا أبو أحمد النيربي : هذا الرجل صاحب المطعم عرف ببساطته أن جنيف2 ما هو إلا كذبة جديدة تريد الدول أن تخدعنا بها كما خدعتنا بأكاذيب أخرى سابقة ، ونحن لن ننسى بالتأكيد الحشود العسكرية التي قام بها (أبو حسين أوباما) في المتوسط على أنه سيقوم بضربة عسكرية خلال أيام ، ثم خلال ساعات ، ثم خلال دقائق ، والتي تبين فيما بعد أنها كذبة ما بعدها كذبة ، لم نعد السذج الذين كنا في السابق ، لقد كشفنا كل النوايا والأساليب للإبقاء على نظام الغدر والاستبداد واستمرار قيامه تلبية لمصالح الدول وأهمها إسرائيل.

في صورة أخرى نشرت على صفحات التواصل الاجتماعي نجد جراراً يحرث الماء ولا يؤدي إلى نتيجة ، وقرب الجرار لوحة كتب عليها (الحل السياسي) ، في تعبير هام عن أن هكذا نظام غير قابل للحل السياسي مطلقاً إذ أنه ليس نظاماً سياسياً بل نظاماً عسكرياً قمعياً ، ورغم الكثير من الجهود التي تبذلها بعض الدول لتحقيق حل سياسي أغلب الظن أنه في صالحه إلا أنه ما زال بسلوكياته يعلن رفضه لأي حل.

يقول الناشط سامر المصطفى: مشكلة المجتمع الدولي المتآمر مع النظام لصالح إسرائيل لم يفهم أننا أدركنا تفاصيل اللعبة ، منذ بداية الثورة والكتائب توجه بالدولار القادم من الدول العربية والأجنبية (حاصر هنا، اضرب هنا ، إياك أن تهاجم ..... ، تخلى عن هذه المنطقة) كانت ألوية الجيش الحر تتحرك وفقاً للتعليمات التي تأتيها من الداعمين الذين كانوا يلعبون بالمعركة في الداخل، وكأن بيدهم (ريموت كونترول) إلا أن كل الكتائب والألوية اليوم قد اكتشفت اللعبة ، صحيح أنها اكتشفت ذلك مؤخراً لكن المهم أن الجميع عرفوا بشكل جلي ما يحاك ويخطط ضد الثورة ، وعرفوا أن لا حل سياسياً ، ولا جنيف2 ولا حتى جنيف15 سينصر الثورة السورية ، إن الثورة السورية لن تنتصر إلا عسكرياً ، لأن النظام لن يقبل أن يتخلى عن أي جزء من مخططاته وسياساته وأي جزء من تركيبه العسكري والأمني ، فنظام شمولي كهذا إما أن يبقى وإما أن يسقط دفعة واحدة ولا شيء سوى ذلك.

الكثير من العبارات الساخرة التي رددها الناشطون بشكل خاص والسوريون بشكل عام ومنها:

–ستحصلون على الكراسي الوهمية في جنيف2 ، ولكنكم تحتاجون لطائرات لا تصلها صواريخنا حتى تهبطوا بها في قصور دمشق.

بعد الصفقة مع إيران

ضرورة وضع حد للحرب بالوكالة في سورية

جيرمي شابيرو – صاموئيل شراب- ترجمة وإعداد البديل:

في أعقاب نجاح اتفاق جنيف بين P5 +1 وايران ، فإن الإعلان عن عقد مؤتمر السلام للحرب الأهلية في سوريا – ما يسمى مؤتمر جنيف الثاني – يوم 22 يناير/ كانون الثاني هو نبأ سار . ولكن حتى لو تبين أن جميع الأطراف– في الواقع– ستحضر الاجتماع ، فإن هناك شكوكاً كبيرة حول ما إذا كان التوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف المتحاربة السورية من الممكن في هذه المرحلة. لزيادة فرص النجاح ، يتعين على الولايات المتحدة وروسيا السعي لوقف إطلاق النار بين الدول الإقليمية الداعمة للأطراف المشاركة في الحرب تمهيداً لجنيف الثانية. دعنا نسميها " جنيف 1.5". الصراع في سوريا لم يعد صراعاً داخلياً، فقد أصبح حرباً إقليمية بالوكالة ، وبصورة رئيسية بين السعودية وإيران ، على الرغم من الأدوار المهمة التي تلعبها قطر وتركيا و العراق. من المهم أن تضغط هذه الدول على حلفائها في سورية للحضور إلى جنيف الثانية.

إن السجل التاريخي لحل مثل هذه الحروب هو واضح . حتى الجهات الخارجية تصل إلى نوع من التسوية، وإلا فإنها ستستمر في تمويل و تسليح وكلائها، و سوف تستمر الحرب إلى ما لا نهاية . رأينا هذه الديناميكية غير المرضية في الحروب الأهلية التي استمرت عقوداً في كثير من الأحيان أثناء الحرب الباردة. وفي العراق وأفغانستان لم يتمكن كل جبروت الجيش الأمريكي من إنهاء الحرب الأهلية التي تغذيها أطراف خارجية.

حتى الآن ، لم تبذل أية جهود حقيقية للعمل على تغيير دور الجهات الفاعلة الإقليمية في سوريا وما زالت الصراعات قائمة بينها. إن مؤتمر "جنيف 1" الذي انعقد في تموز 2012 لم يشمل السوريين، لكنه ركز على مبادئ متعلقة بالحرب الأهلية، و استبعد بعض الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية – ولا سيما إيران والسعودية. إن الغرض من مؤتمر جنيف سيكون شبيهاً بمفاوضات خمسة زائد واحد، أي تسهيل حل سياسي في نهاية المطاف داخل سوريا، وذلك عن طريق خفض نشاط الجهات الفاعلة الإقليمية التي تغذي الصراع. إن الهدف من الاتفاق هو أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار.

الولايات المتحدة وروسيا يمكن لهما البدء بالعمل على جلب الفاعلين الإقليميين الرئيسيين، وتقديم المساعدات الإنسانية في سوريا ، واستخدام هذا الجهد للانتقال الى المناقشات حول الصراع و مستقبل سوريا . وإذا ما تم إجلاس السعوديين والإيرانيين حول طاولة واحدة لمناقشة سوريا فإن ذلك سيكون انفراج كبير ، ولكن هذا يحتاج من واشنطن وموسكو دفع حقيقي بهذا الاتجاه . وسيكون المفتاح إقناع جميع الأطراف بأن لديهم أمل يذكر في تحقيق أهدافهم البعيدة، ومن ثم إيجاد صيغة يمكن أن تستوعب مصالح جميع الاطراف سوريا المستقبل.

على الرغم من الصعوبات الكثيرة المرتبطة بهذا النهج ، لكن هناك أسباب للاعتقاد بأن مثل هذه الصفقة قد تكون ممكنة. في سوريا تهدر إيران الموارد الثمينة، وتعمل السعودية على ترسيخ الرواية القائلة بالانقسام السني الشيعي، وأن إيران تحاول تدمير مكانتها في العالم العربي . من الممكن لإيران القبول بتسوية إذا حققت فيها مصالحها الأساسية المتمثلة في ضمان ارتباطها مع حزب الله ولبنان، ومنع سيطرة حكومة معادية لها في دمشق، ويمكن اعتبار أن نجاح المحادثات النووية مع طهران سيجعلها أكثر انخراطاً في تسوية حول الملف السوري.

وفي الوقت نفسه ، فإن السعوديين يواجهون خطراً متزايداً بأن سوريا أصبحت حاضنة لهذه العلامة التجارية من التطرف "تنظيم القاعدة" التي قد تهدد في نهاية المطاف السعودية نفسها. وببساطة، فإن السعودية إن لم يكن بمقدورهما كسب حرب بالوكالة طويلة مع إيران فإنها قد ترى فوائد في حدوث ترتيبات لتقاسم السلطة في دمشق التي من شأنها أن تعطي لها بعض النفوذ مع الحكومة الانتقالية السورية، ولذلك يجب دفع كل من السعودية وطهران لحضور المفاوضات.

الولايات المتحدة و روسيا هما طرفان غير محايدان في الحرب السورية ، ولكن على الرغم من ذلك فقد تعاونا من أجل إنجاح مفاوضات خمسة زائد واحد. ولهما مصلحة مشتركة في ضمان أن المتطرفين الإسلاميين لن يسيطروا على سوريا. الولايات المتحدة لديها علاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية وقطر و تركيا، و روسيا لديها علاقات أفضل مع إيران. اذا كانت واشنطن يمكن أن تثبت أنها جادة في كبح جماح حلفائها الإقليميين ، مع محاولة موسكو جلب إيران إلى طاولة المفاوضات، فإن ذلك قد يؤدي إلأى نتيجة مهمة، كما أن روسيا تقليدياً تحب أن تلعب دور الضامن لإنهاء حروب الآخرين.

إن عقد جنيف خمسة زائد واحد بالنسبة لسوريا لن يكون سهلا بالنسبة لروسيا أو الولايات المتحدة – لا يزال هناك عدم ثقة و الخلافات بينهما بخصوص سورية كبيرة. ولكن كما توضح صفقة الأسلحة الكيميائية ، فإن التعاون بين الولايات المتحدة و روسيا بشأن سوريا يمكن أن يحقق أرباحاً كبيرة. ربما عقد جنيف 2 قد يكون صعب المنال في الوقت الراهن لكن السعي لوقف إطلاق النار الإقليمي هو الخيار الأفضل للمضي نحو الأمام.

سياسة الخطوة خطوة : من «جنيف الإيراني» إلى «جنيف السوري»

حسام الميلاد

تتغير معطيات المشهد السوري بوتيرة متسارعة منذ صفقة الأسلحة الكيماوية السورية، فالتدخل العسكري المباشر من قبل إيران و حزب الله أدى إلى تغيير موازين القوى لصالح القوات النظامية السورية، مع بوادر تفكك الجيش السوري الحر مقابل نزعة توحد للإسلامويين الذين عقدوا العزم على أن يكونوا ضد الجميع، وانشغال "القاعدة" بالمحاكمات الشرعية والاتجار بالنفط السوري. قطر تركت الساحة للسعودية، ومصر عادت بعد طرد الإخوان إلى نظرية الأمن القومي الاستراتيجي التي تتطلب بقاء سورية موحدة بجيش قوي. وبعد طرد الإخوان في مصر تقلصت الحصة السياسية لـ «إخوان» سورية أو تكاد تصبح معدومة رغم محاولاتهم غير المجدية على ما يبدو للتمايز عن «إخوان» مصر. الروس والأميركيون اتفقا على الإصلاح من داخل النظام وليس تغييره وعلى الابقاء على الجيش السوري قوياً في مواجهة الإرهاب وبقاء الرئاسة للطائفة العلوية. وربما كان المعطى الأهم هو الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1).

لم يكن الإعلان الأخير عن موعد "جنيف 2" السوري بعد يوم واحد على "جنيف" الإيراني من باب الصدفة العابرة، بل كان ذلك بمثابة اعتراف دولي بأن الساحة السورية كانت ميداناً لتصفية العديد من الملفات الدولية والإقليمية. وليس بصدفة أن يتم الاتفاق بعد أن يصل إلى سدة الحكم الإصلاحي حسن روحاني مع قبول «المرشد الأعلى للثورة» الاتفاق بمرارة لا تقل عن مرارة الإمام الخميني عند قبوله إنهاء الحرب مع صدام حسين.

في مسار المفاوضات السرية الإيرانية الاميركية في سلطنة عُمان، التي مهدت لاتفاق «جنيف» النووي، أعاد الإيرانيون إثارة المسألة السورية معربين عن استعدادهم للتنازل في الملف النووي الايراني مقابل تنازل أميركي غربي في الملف السوري. وثبت أنه، لا طبيعة الانظمة ولا سياساتها الداخلية ومدى تطابقها مع المعايير الغربية للديمقراطية وحقوق الانسان تحدد طريقة التعامل معها، طالما ضمنت هذه الأنظمة مصالح الدول العظمى. ينطبق هذا على الحالتين السورية والإيرانية، فكما أعاد الكيماوي السوري غطاء الشرعية إلى النظام السوري يحيي النووي الإيراني نظام طهران.

تشعر إيران بالنصر، فاستقبل أعضاء الوفد الإيراني المفاوض استقبال الفاتحين، ولن يثني إيران عن الاستمتاع بنشوة النصر تصريحات المسؤولين الأميركيين عن أن الخيار العسكري مطروح في حال الفشل في إبرام الاتفاق الشامل، طالما أدرك الإيرانيون أن الاتفاق معهم قد أنقذ الولايات المتحدة من التورط في حرب سورية. وبقدر ما يستبعد دنيس روس أن يكون هذا الاتفاق الجديد هو نفسه "صفقة كيري" في العام 2003م، فإن بدء الإدارة الاميركية بفتح قنوات مع حزب الله عبر طرف ثالث تؤكد أن ما تم مرشح ليكون صفقة 2003م بعد أن نضجت عوامل إتمامها، لاسيما أن روحاني الرئيس أكثر قدرة على فرض إرادته من روحاني المفاوض.

حسن روحاني، الذي أعلن عقب توليه مقاليد الحكم أن إيران لن تتخلى قيد أنملة عن حقوقها المطلقة، وأنه يتعين على الغرب أن يفهم أنه لن يحصل على أي نتيجة بالتهديدات والضغوط، هو نفسه روحاني الذي تولى المفاوضات النووية بين إيران والقوى العظمى إبان حكم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، وهو من وافق في 2003م على تعليق تخصيب اليورانيوم وعلى عمليات التفتيش المفاجئة للمنشآت النووية الإيرانية. إذ يعلم روحاني ومعه الإصلاحيون أنه لا يمكن لإيران الاستمرار في ظل العقوبات المفروضة عليها والتي أدت إلى تراجع صادرات النفط الايراني بمقدار 50% وتدني قيمة العملة الوطنية وتضخم تخطى 40%. لاسيما في ظل تصاعد السخط الشعبي ومنطقة تشهد انتفاضات جماهيرية. وحسب «انترناشونال هيرالد تريبيون» ووكالة «فرانس بريس»، فقد أكد السفير الفرنسي في طهران (2001م – 2005م) فرنسوا نيكولو على أن روحاني هو الذي أوقف برنامجاً سرياً لصنع قنبلة نووية في إيران أواخر 2003 م. ووجود هذا البرنامج السري ثم وقفه أكدتهما أجهزة الاستخبارات المركزية الأميركية في 2007م ثم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير لها في 2011م.

يعلم روحاني وغيره من صناع القرار في إيران أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيكون وبالا عليها بدلا من أن يكون عامل قوة، فإيران لا تريد لعزلتها الدولية أن تصبح على غرار النموذج الكوري الشمالي، وقد أثبتت الأسلحة التقليدية قدرتها على الردع فجنبت إيران لسنوات حرباً أميركية وإسرائيلية. حتى الحقوق المطلقة ثبت أنها قابلة للتفاوض والمساومة بل حتى البيع في معترك السياسة الدولية.

إن إعادة تأهيل إيران بدأت على قدم و ساق، و الاتفاق التمهيدي بالرغم من كونه اتفاقاً مؤقتاً إلا أنه قد أحدث انقلاباً في العلاقة بين إيران والغرب، فلم يعد الخيار العسكري مطروحاً بعد سنوات من التهديدات الأميركية و الغربية، وأصبح الخيار الديبلوماسي هو الوحيد المطروح على الطاولة لسنوات قادمة على الأقل، ولاشك أن الدور الروسي كان فاعلاً في التوصل لهذا الاتفاق من خلال سياسة «الخطوة خطوة» التي يبدو أنها ستصبح نموذجاً دولياً للتعامل مع كثير من الأزمات المشابهة، على رأسها الأزمة السورية والملف النووي الكوري الشمالي. وبعد الاتفاق النووي بات حضور ايران مؤتمر «جنيف 2» مسألة حتمية، وقد أدرك أحمد الجربا رئيس «الائتلاف الوطني السوري» المعارض ذلك، فطالب المجتمع الدولي بربط مشاركة إيران بسحب قواتها ووكلائها من سورية، ويبدو أن ذلك بالنسبة للجربا ومعه الائتلاف بمثابة «أضعف الإيمان».

إن استمرار إيران في التحكم بشؤون المنطقة أيديولوجياً وسياسياً من أفغانستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً ومن تركيا شمالاً الى اليمن جنوباً هو سلاح إيران الأهم والحقيقي. لذلك كانت إيران مستعدة للتخلي عن السلاح النووي مقابل الإمساك بالورقة السورية ومن خلالها مقارعة النفوذ الإقليمي لدول أخرى. ومن الطبيعي أن لا تكون مستعدة للتنازل عن المشاركة في «جنيف2». ويبدو أنه حتى سلوك النظام الإيراني في هذه المنطقة ليس مطروحاً للمقايضة، ولم يكن جزءاً من أي صفقة مع القوى العظمى، وإذا كان جون كيري قد اشترط لتطوير علاقات بعيدة المدى مع إيران أن «تغيير سلوكها السياسي» فإن ذلك لا يتعدى الموقف الإيراني حيال إسرائيل لجهة تبني خطاب معتدل في التعاطي معها، والانتقال في خطوة تالية لأن تلعب إيران دورها في احتواء «حزب الله» اللبناني بعدما رفضت سوريا مراراً أن تلعب هذا الدور لغياب صفقة مقابلة لاسيما فيما يتعلق بملف السلام مع إسرائيل.

تداعيات فرضية الانسحاب الأمريكي على دول المنطقة

غازي دحمان

تمارس بعض الأطراف في المنطقة سياسة ابتزاز حول قضية افتراضية يجري الترويج لها، وهي مسألة انسحاب أميركا من المنطقة، حتى لتبدو أنها تريد ان تقبض ثمن هذا الانسحاب الافتراضي مقدماً من مواقع وأوضاع خصومها.

وفي الواقع ليست هذه سوى محاولة " ذكيّة" لتحقيق مكاسب عن طريق التهويل والتدليس ، ذلك أن الحيثيات تعاند هذه الادعاءات وتكشف تهافتها: لا يوجد في الشرق الأوسط قوى يمكنها ضبط وقيادة المنطقة، سواءً بقواها الذاتية أو بمساعدة قوى حليفة من خارج الإقليم، ذلك أن كل القوى تعرضت في العامين الماضيين إلى حالة من الإنهاك والاستنزاف الشديد بحيث برزت عيوب ومشكلات في داخل كل الكيانات والمكونات تجعلها ضعيفة وتنذر بحدوث تطورات غير متوقعة بداخلها، ولا تنجو أي قوة من هذا المصير الذي بدأ يتشكل، حتى وإن بقيت مؤشراته ملتبسة، إذ تؤكد الخبرة التاريخية أن الحروب عادة ما تكون آخر اشكال الصراع داخل المجموعات، وهي غالباً ما تفضي إلى بروز قوى جديدة تكون قادرة على إدارة المراحل التالية، فهل من قوى لم تنخرط بعد في الحرب الإقليمية؟.

استتباعا لذلك، تعتبر الحرب نهاية قيادة نخبة وسيطرة مزاج معين، وبالتالي فإن النخب التي مارست عملية الاستنزاف لمجتمعاتها لن تكون قادرة على إصلاح ما خربته، ولن يكون لديها القدرة على التكيف مع المزاج الذي ستفرزه الأحوال اللاحقة، والذي رويداً رويداً سينتج آلياته وبنياته واستجاباته الإسعافية للخروج من هذا الواقع، والأهم إنتاج وتوليد واقع جديد باشتراطات مختلفة، على افتراض ان هذا الواقع سينتج نمطاً من التفكير الواقعي ليمكن تجاوز الأضرار التي خلفتها صراعات الأيديولوجيا وسيادة العقائد غير المنطقية، وفي الغالب تتكشف لا منطقية الحروب بعد نهايتها، حينما ينتهي مفعول أفيون التحريض، وحين يتم رفع الستار عن النوايا الحقيقية التي وقفت وراء إشعال تلك الحروب وتوجيهها وإدامتها.

لم تصل بعد اميركا إلى قرار الخروج النهائي من المنطقة، كل المؤشرات تدل على أنها بصدد هيكلة استراتيجيتها العالمية، وتبعاً لها الإقليمية، وهي استراتيجية تقوم على تعديل قواعد الاشتباك وليس إلغاءها، والمقصود بهذا التعديل أن يساعد بترشيد الإنفاق الأمريكي، مع إمكانية الحفاظ على المصالح، حتى ان أميركا تنطلق في مقاربتها هذه من لحظة عالمية تعتقد أن الخصوم، وخاصة في المنطقة، منهكين ويمكن في هذا المناخ تحقيق تسويات مؤاتية. فعلى سبيل المثال هناك أكثر من عشر قواعد عسكرية متمركزة حول ايران من كل جانب، وهي منتشرة في سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت وتركيا وأذربيجان وتركمانستان وباكستان وافغانستان وكلها تتبع (القيادة الأميركية الوسطى). ولذلك فان رفع حالة الاستنفار او التوجه من حالة اللا حرب إلى حالة السلم من شأنه خفض عدد العاملين في هذه القواعد دون التخلي عن القواعد نفسها. ومن هنا فان وجود قوة أصغر تستطيع الحفاظ على مصالح واشنطن في العالم وتوفير ما لا يقل عن 100 مليار دولار سنوياً.

انسحاب أميركا، إن حصل، فهو لن يكون بمصلحة الأطراف المهللة له، لأنه سيعني نهاية شكل من أشكال الأنظمة والكيانات والقوى التي سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية وشكلتها وفق صيغة معينة، صحيح أن بعض هذه الكيانات كانت على درجة معينة من الاشتباك مع بعض بنود الإستراتيجيات الأمريكية، أو لنقل حالة اعتراض على تكتيكات تطبيق تلك الاستراتيجيات إلا أن المصالح الأمريكية ولعبة التوازنات أفادت بقاء هذه الأشكال وضمنت تطورها واستمرارها حتى اللحظة، وأن الانسحاب الأمريكي لو حصل فإنه يعني فتح الباب أما تطورات قد لا تستطيع هذه الأطراف ضبطها والتحكم بها.

لعل المشكلة في المنطقة أن أميركا لم تفكر بالانسحاب، التسويات التي تصممها تؤكد أنها باقية، وإنما وفق مصالحها وما يتناسب مع تطورات اللحظة الدولية وظروفها الاقتصادية وتوجهات رأي نخبها.

تلك القضية التي يجب التوقف عندها والحذر من استحقاقاتها والعمل على منع مندرجاتها ما أمكن في السياق الجيواستراتيجي للمنطقة والذي بات يعاني من عطب شديد في كامل مفاصله، بحيث يجعل كل الأطراف على سوية واحدة من الاستهداف والضرر، وأولها تلك الأطراف التي تدعي أنها كسبت من وراء فرضية الانسحاب الأمريكي، أي إيران وأذرعها وعملاءها في المنطقة، وهم أكثر الأطراف استفادة من إستمرارالوجود الأمريكي في المنطقة والذي بفضله استطاعوا تورية أهدافهم الطائفية والمذهبية بأبعاد ثورية مقاومة، وحققوا مكاسب ما كان لها أن تتحقق لولا تلطيهم بالوجود الأمريكي الذي ما زالوا بحاجة لبقائه، أقله لتغطية هشاشة أوضاعهم الداخلية وتصدع بنى ومرتكزات كياناتهم ومكوناتهم التي بدأت تتمظهر بوضوح جراء السياسات الخاطئة التي مارسوها بحق شعوبهم اولاً وشعوب المنطقة تالياً.

كل الأطراف في المنطقة أصبحت في دائرة استهداف وجودها، بما فيها وعلى رأسها، إيران، وهي أكثر الدول المرشحة لاستقبال الموجات الارتدادية لأزمات المنطقة، فهي الطرف الذي ينطوي على تناقضات عديدة تنتظر بشوق ورغبة لحظة الانفجار، وهي قادمة بعد أن جردت سياسات إيران في المنطقة ورضوخها الأخير للغرب كل الأردية التي تلفع بها حكم الملالي ليطبق على صدر الشعوب الإيرانية.

الطريق إلى جنيف ٢ يمر بمعركة حلب

إن القتال الذي دار مؤخراً بين الجيش السوري الحر ضد مجموعة من قوات الأسد و الميليشيات الشيعية العراقية ووحدات من حزب الله في الخالدية في ضواحي حلب شاهد على ضراوة الحرب القائمة للسيطرة على العاصمة التجارية للبلاد .اذ أن آمال بشار الأسد في اقتحام مدينة حلب من اتجاهات مختلفة قد تحطمت حين قام الجيش الحر بشن هجوم مفاجئ على خناصر، (بلدة استراتيجية في حلب) تقع في أطراف طريق حماة، وتستخدم من قبل النظام لتزويد قواتها بالإمدادات والذخيرة حول حلب. بالإضافة إلى أن القوات النظامية أصيبت خلال الهجوم المفاجئ على يد الجيش الحر على موقع الطيارية نتج عنها فرار هذه القوات من الموقع.

إن معركة حلب سوف تكون مريرة. فقوات المعارضة المدافعة عن المدينة تستخدم متفجرات ومعدات محلية الصنع، إلى جانب دراسة كيفية إدارة المعركة والتكيف مع القوات النظامية أثناء القتال في المناطق المأهولة بالسكان. ولكن من الواضح أيضا أن قوات الجيش الحر بحاجة ماسة إلى إمدادات كافية للدفاع عن المدينة، كما أن أهمية استمرار الحصار حول حلب يتجاوز حدود هذه المدينة القديمة.

ان من يقرأ البيان الصادر عن مجلس مدينة حلب الصادر في 13 من الشهر الجاري يدرك أنه من الواضح أن هذا البيان ينص على أن كل من يقاتل مع الدولة الإسلامية في العراق والشام يعتبر مجرماً، مما يشير إلى التحريض على «داعش» في حلب، وفي أماكن أخرى من البلاد.

في الواقع، لا بد من القول إن حالة الحصار على المدينة تلقي بظلالها على مؤتمر جنيف 2 ، إذ صرح كيري أن الجهود الدبلوماسية يجب أن تتم بالتوازي مع الحالة على أرض الواقع التي تتعارض مع المنطق. في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قال كيري «ولكن الوضع على أرض الواقع لا يمت بصلة إلى مسألة تنفيذ من جنيف 1 – وربما يحتاج الرئيس الأسد إلى إعادة قراءة جنيف 1 مرة أخرى، والذي ينص على حكومة انتقالية بالتراضي. لذلك فان الموقع الميداني ليس حيوياً، كما أن الهدف من جنيف 2 لم يتغير فيمل يتعلق بحكومة يرضى عنها الطرفان.

صرح أحد قيادات قوات المعارضة في حلب قائلاً «بالنسبة لنا، جنيف 2 هو مضيعة للوقت. ولكن إذا وقعت حلب في يد النظام ، فهي بالنسبة لبشار ليست مضيعة للوقت «، وفي الحالة السورية لا يمكن تطبيق الحل على أرض الواقع من خلال توازن القوى مع الدبلوماسية الدولية أو مع الصفقات بين العواصم المعنية.

رايس ضد كيري - الانقسامات في الأمن القومي لإدارة أوباما

بدا أن الانقسام قد بدأ منذ أمد بعيد في فريق الأمن القومي في فترة الولاية الثانية للرئيس أوباما، وقد كُشف هذا الانقسام من قبل وسائل الإعلام عبر سلسلة من التسريبات السياسية والمنتقاة بعناية إلى صحيفتي «الديلي بيست» و «النيويورك تايمز» ، ووفقاً لمصادر قريبة من البيت الأبيض أن بعض أعضاء الحزب الديمقراطي من موظفي البيت الأبيض هم وراء بعض تلك التسريبات.

يزداد قلق موظفي البيت الابيض ومستشاري أوباما المقربين، مثل فاليري جاريت، وريسينج أدفنشر، وسوزان رايس، وحتى السيدة الأولى ميشيل أوباما، حول تزويد أوباما بالمشورة اللازمة، كما أن كبار المسؤولين الحكوميين يرون أن السياسة الخارجية تعاني من الصراعات الداخلية. وما لم يتم تسوية هذه المنازعات، فهناك خشية من أنها ستكون نهاية ولاية الرئيس أوباما.

فعلى جبهات السياسة الخارجية وصلت الصراعات بين مستشارة الأمن القومي رايس ووزير الخارجية جون كيري إلى نقطة حرجة. فقبيل جولة الأخير إلى الشرق الأوسط، صدرت التعليمات من رايس للضغط على الحكومة المصرية المؤقتة لإخلاء سبيل الرئيس السابق محمد مرسي، و التهديد بمزيد من التخفيضات في المساعدات العسكرية لمصر ما لم تسارع الأخيرة باتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالدستور الجديد واجراء انتخابات حرة. كما أن رايس تصر على أنه يتوجب على السيسي، ذو الشعبية ورئيس القوات المسلحة المصرية، على إجراء الانتخابات الرئاسية، وأن المعونة الأمريكية لمصر مرتبطة بموافقته على هذه الانتخابات.

ولكن، وبدعم من وزير الدفاع تشاك هيجل، والجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان المشتركة، تجاهل كيري تعليمات رايس، ولم يأت على ذكر المحاكمة خلال اللقاءات الخاصة والعامة والمؤتمرات الصحفية في مصر. تبدو الترويكا المؤلفة من كيري وهيجل و ديمبسي أنها على خلاف مع رايس فيما يتعلق بتخفيض المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، في حين أن رايس، هي مهندس مذهب «التدخل الإنساني» الداعي إلى تقديم المساعدات المالية ، كما أن الحل الوسط لا يرضي أياً من الأطراف ، ويعمق الانشقاقات الداخلية.

و تعرضت جريدة «النيويورك تايمز» إلى الخلافات التي نشأت خلال مفاوضات الولايات المتحدة في أفغانستان بشأن «اتفاق الأمن الثنائي» الذي سوف يحدد استمرار الوجود العسكري الأمريكي في البلاد بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي حلول نهاية عام 2014.

في حين أن الرئيس حامد كرزاي قدم تنازلات في مسألتين أساسيتين: الجنود الأميركيين والمقاولين الذين سوف يكونون الموضوع الأساسي في تلك المفاوضات ، اذ أن القانون لا يسمح لهم بالدخول إلى البيوت الأفغانية أثناء مداهمات مكافحة الإرهاب ، وفي المقابل طالب كرزاي من الرئيس أوباما بإصدار بيان يعترف فيه ب«أخطاء» الاحتلال الأمريكيّ أثناء تواجده في أفغانستان.

وفي حين علق كيري بالقول بأن هذه الخطوة تعتبر ثمناً ضئيلاً مقابل ضمان استمرار وجود الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، وفي اجتماع المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية (اللويا جيرغا) في 20 نوفمبر، أصدرت رايس بياناً باسم البيت الأبيض ترفض فيه تقديم أي اعتذار.

إن نشر الصراعات القائمة بين المتدخلين «الإنسانيين» و«الواقعيين» في إدارة أوباما أضعفت مصداقيته ، وقد قام ديفيد جوردان، وهو من الحزب الجمهوري لعب دورا رئيسياً في إدارة الأزمة خلال ولاية الرئيس بيل كلينتون، بتوجيه الاتهام إلى الرئيس أوباما من أجل استبدال كبار موظفي البيت الابيض بمن لديهم خبرة من غير الحزبيين، أو مواجهة المزيد من التفكك في رئاسته.

تحركات لاستلهام نموذج «الصحوة العراقية» في سورية

الأمريكان يسعون لمحاربة «داعش» بعناصر من السكان المحليين

قد تتحول سوريا إلى مسرح لإحياء واحدة من المبادرات الأكثر إبداعاً للحرب على العراق «أبناء العراق» أو«الصحوة». ولكن ما يدعو للسخرية هو المحاولات الجارية لإنشاء تنظيم «الصحوة السوري» في حين تم القضاء عليه تقريباً في مسقط رأسه الأصلي العراق.

ووفقا لمصادر MEB، عقدت جلسة في إحدى العواصم الإقليمية بين وجهاء القبائل السورية البارزين، وآخرين لمناقشة الحاجة إلى بناء شبكة الصحوة في الرقة، ودير الزور، وحمص، إذا كان ذلك ممكناً، و أماكن أخرى في سوريا.

وذكرت المصادر نفسها أن اجتماعاً إقليمياً عقد في العاصمة السورية بين شيوخ القبائل ووجهائها البارزين وآخرين لمناقشة الحاجة إلى بناء شبكة من الصحوة في الرقة و دير الزور و حمص إذا كان ذلك ممكناً، إلى جانب أماكن أخرى في سوريا.

يبقى السؤال هو: ما مدى نجاح هذه المبادرة؟ فمن المؤكد أنها ستواجه تحدياً صعباً. فسياق تشكيل «الصحوة العراقية» يختلف تماماً عنها في سوريا اليوم، حيث تواجدت القوات الأمريكية بالإضافة إلى تمويل الاستخبارات، و نزع فتيل المتطرفين تحت عدة شعارات قيادية.

في مقال نشر مؤخراً، يصف الجنرال ديفيد بيتراوس المبادرة العفوية التي جرت مؤخراً مع قبائل محافظة الأنبار السنة بأنها مجدية وتمت في توقيت مناسب». عندما اقترح الكولونيل شون ماكفارلاند أن المهم حالياً هو تشجيع ودعم «أبناء العراق»، جابه مقاومة من قبل أولئك الذين يعتقدون أنه سيكون من الجنون تسليح ومساعدة الناس الذين كانوا علناً ضد الأميركيين (بعضهم تورط في قتل الجنود الأميركيين)، علق الجنرال بتريوس: ولكنها حصلت على دعم الكثيرين، وأصبحت تستقطب العديد من الرجال مثل كرة الثلج، ولكن في هذه الحالة علينا القيام بالعمل الجاد، ولكن كيف؟ «.في هذه الحالة لابد من القول إن «القاعدة» ليست فقط في الأنبار، بل هي تنتشر من هناك إلى شمال سوريا من خلال «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وهكذا، بينما يعمل الجيشان في العراق يمكن أن تستمر التدابير التي وضعها ضباط أميركيون على أرض الواقع في التعامل مع الشعب العراق. هذه التدابير التي تنص على تحفيز المواطنين، وتعزيز المصالحة، وتوفير الحماية في حالة انتقام العدو، والعديد من الخطوات الأخرى.

هذه الحالة «أبناء العراق» يمكن استغلالها كذلك لاستخلاص أهم الدروس حول كيفية محاربة تنظيم «القاعدة» في وسط العراق وسوريا. ببساطة، هناك حاجة إلى وجود مثل هذه الحالة في سوريا في ظل الغياب المادي للقوات ألأمريكية، وتصاعد القلق من تنامي نفوذ تنظيم «القاعدة» في بلاد الشام.

إن القاعدة لن تهزم أبداً من دون إشراك السكان الأصليين في القتال. كما أنها لن تهزم بدون وجود فكر خلاق على غرار الذي تم تطبيقه في العراق، كما أن الموقف الحالي يتطلب النظر إلى وسط العراق وشمال سوريا على أنهما ساحة معركة واحدة، كما أن تشكيل الصحوة السوري يقتضي تكثيف جهود بغداد الحالية الرامية لإحياء صحوة الأنبار .

ومن المسلم به، أن تشكيل الصحوة السورية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على وحدة سوريا في مرحلة ما بعد الحرب. إلى جانب (تشكيلات الميليشيا الدرزية في جنوب سوريا والكردية في الشمال مع التركيز على مقاتلي حزب العمال الكردستاني) و 600 من الجماعات السنية. إلى جانب التحول الذي يطرأ على الجيش الوطني السوري بحكم المتغيرات. وقد شدد على أنه من الضروري أن تبقى العين على «بعد» الحرب، قائلا «لا يكفي أننا لا نرى القاعدة ... « هذا كان في العراق في 2010، في حين ساهم نوري المالكي على مرور الزمن في هزيمة الصحوة العراقية. لابد من القول إن الوقت يحتم علينا الآن للعمل مع المجتمعات المحلية السورية وقياداتها على غرار ما حدث في لبنان، وإلا سوف يكون مصير سوريا في الصحوة مماثلاً لحالة العراق».

أضواء على الموقف الفرنسي المتشدد من المفاوضات مع إيران

أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس لدى وصوله إلى جنيف في 8 نوفمبر /تشرين الثاني الجاري الانضمام إلى مفاوضات P5+1 مع إيران، ودعمه لعقد اتفاق مؤقت لمدة ستة أشهر ، اذ جاء في تقييم المخابرات الفرنسية أن المفاعل الايراني الذي يعمل بالماء الثقيل في «آراك» لازال قيد التشييد، الأمر الذي يشكل عنصرا حيوياً لدى الجمهورية الإسلامية للسعي من أجل السلاح النووي. وحسب تقديرات المخابرات الفرنسية فإن طهران لديها تعاون سري مع كوريا الشمالية في مجال البرنامج النووي الإيراني.

خلال فترة المفاوضات السداسية التي تمت قبل التوقيع على العقد، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الانتهاء سراً من تخصيب البلوتونيوم، وقد فوجئ العالم بتقارير الاستخبارات التي تثبت أنها قد نجحت فعلاً إلى تصنيع قنبلة نووية.

وبدا فابيوس مقتنعاً بتقارير أجهزة الاستخبارات وبخطورة الخطوة الإيرانية المماثلة لدرجة أنه اتخذ موقف المتشدد من منشأة «آراك».

ولم يكن دور الفرنسيين جديداً في P5 1. فخلال المحادثات السابقة في فبراير ومارس الماضيين في كازاخستان، حيث وجه آنذاك رئيس الوفد الفرنسي، جاك أوديبرت، المدير العام للشؤون السياسية بوزارة الخارجية الاتهامات الحادة لإيران بإفشال المفاوضات، الأمر الذي أغضب الوفدين الأميركي والبريطاني. وفي 21 مارس/ آذار الماضي ، قال آية الله علي خامنئي في خطاب عام إن «مسؤولين في الحكومة الفرنسية أعلنوا معاداتهم للشعب الإيراني خلال السنوات القليلة الماضية، وأن الخطوة الفرنسية غير ذكية من قبل المسؤولين في الحكومة الفرنسية» منوهاً إلى أن هذه المشاكل لا تزال مستمرة منذ وقت ساركوزي.

في الواقع، فان أوديبرت كان أجرى مفاوضات سرية مع إيران نيابة عن الرئيس ساركوزي مع وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي، ولكنها توقفت بسبب انزعاج كل من ساركوزي وأوديبرت من الطرف الإيراني، و قبل وصول فابيوس إلى جنيف 8 نوفمبر 8 الجاري، أسفرت المفاوضات بين كل من الولايات المتحدة والمفاوضين الإيرانيين عن الطاقة إلى مشروع اتفاق مؤقت، الأمر الذي اعتبر خطوة ناجحة. وكانت كاثرين اشتون رئيس المفاوضين قد استدعت وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى جنيف اعتقاداً منها عن قرب التوقيع النهائي على الاتفاق.

وقد اعترض فابيوس على لغة الاتفاق، مطالباً أن ينص على تجميد البناء موقع «آراك» أثناء فترة التفاوض لمدة ستة اشهر. ويبقى أن نرى ما إذا كان التدخل الفرنسي سوف يعرقل الاتفاق المؤقت ، إلى جانب أن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند زار اسرائيل و تعهد بالحفاظ على موقف فرنسا المتشدد من المفاوضات الإيرانية ، متفقاً في وجهة النظر تلك مع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو القائلة بأن اتفاقية سيئة أسوأ من أي صفقة .

مآلات الدولة العربية الحديثة

■ الدكتور عبدالله تركماني

تتعرض العديد من الدول العربية إلى أزمة بنيوية عميقة تطال أسس النظام السياسي ومستقبله، خاصة تلك الدول التي تفتقد سلطاتها للشرعية الدستورية. ففي حالات عربية ليست قليلة يتفكك كيان الدولة الموحدة بفعل الهويات المتصارعة داخلها، مما يضع مستقبل هذه الدول على المحك، ويعرّضها لافتقاد مجتمعاتها للحماية وتحوّلها إلى دول فاشلة.

ويبدو أنّ الدولة العربية "الحديثة" قد انحلت إلى مجرد أجهزة إدارية تابعة للفئة المتسلطة على الحكم، بمعنى أنه لم يتح للمجتمعات العربية أن تفرز سلطاتها القادرة على إدارة دولة حق وقانون، بل بقي هذا الأنموذج غائباً إجمالاً، ليس لانعدام التقاليد الديمقراطية أصلاً من المجال العام، بل بسبب تلك الحالة من فقدان الجماعة حس الأمان العام في ظل سلطات استبدادية اعتادت على منهج الخوف والتخويف كأساس لكل علاقة بين الحاكم والمحكوم.

وفي الواقع، لا أحد ينكر أنّ العالم العربي قد ابتُلي، في أغلب دوله، بنخب حاكمة هي مزيج من كواسر باحثة عن فريستها في جسم مجتمع مجوّف ومختل التوازن، ومن قطّاع طرق مختفين وراء ألقاب ورتب سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية، ومهربي مخدرات وتجار سلاح ومختلسين لأموال الدول، ولصوص ومرتشين، لا مبدأ لديهم ولا مثال غير إرضاء الشهوة البدائية في السيطرة والقوة والثروة المادية. وكانت النتيجة النهائية لكل تلك المقدمات المأزومة أنّ الدولة العربية «الحديثة» فشلت فشلاً ذريعاً في إيصال المجتمعات العربية إلى شاطئ وبر الأمان والاطمئنان الذي سبق أن وعدت الشعب به.

وعلى صعيد آخر لم تنجح الدولة العربية أو لم تحاول العمل على حل مشكلة التعددية الإثنية والمذهبية والدينية متى وجدت هذه التعددية، لا بل زادتها حدة بعدما تجاهلتها أو حاولت توظيفها في لعبة داخلية، انقلب في نهايتها السحر على الساحر.

أما واقع المجتمعات العربية فهو ليس أحسن حالاً، فهذه المجتمعات تبدو في غربة أو غيبوبة، وهي مغيبة، بفعل القيود الكثيرة المكبلة لحركتها وحراكها، وغائبة بحكم ارتهانها للهموم اليومية التي تكابدها، لتحصيل لقمة العيش، ومعها تأمين الحد الأدنى من التعليم والصحة والسكن وباقي مستلزمات الحياة الكريمة، إن أمكن.

هكذا تتكرر صورة المفاضلة الإجبارية بين الخيارات السيئة لتطال معظم الدول العربية، فإما استقرار للدول والأوطان تحت ظلال سلطات مستبدة، تمارس البطش والعنف الداخلي، وتمسك اقتصاداً ريعياً، وتشرف على توزيع ما تستغني عنه لبعض الفئات الموالية لها، وتهمّش في الوقت نفسه أوسع فئات شعبها، بعيداً عن أية مشاركة سياسية أو خارج أية مساهمة في التنمية والتقدم الاقتصادي، خالقة بذلك الحاضنة الاجتماعية والاقتصادية لحركات التطرف والإرهاب.

إن الإشكالية التي تعيشها الدولة الوطنية في العالم العربي هي أنها لم تتمكن من إيجاد نوع من التوافق بين السلطة والحرية، فإيجاد هذا النوع من التوافق يتوقف عليه القدر من رضى المواطنين عن الحكومات، مما يسهم في إضفاء الشرعية عليها وإلى بقاء واستمرارية الدولة الوطنية. لذلك بات من واجبها أن تبحث عن السبل التي تستطيع من خلالها تأمين القدر المعقول من الحرية في سبيل ضمان مصالح المواطنين.

إنّ الواقع، الموصوف أعلاه، يدعونا جميعاً للتعاطي المجدي مع التحديات الكبرى، مما يفرض ضرورة انفتاح الأنظمة على شعوبها، واعترافها بالتقصير عن تحقيق أهدافها وتطلعاتها والتزاماتها التي سبق أن وعدت بها. كما يفرض أن تتجه جهود أبناء مجتمعاتنا كلهم – حكاماً ومحكومين – إلى تركيز الطاقات باتجاه العمل والتنمية والسعي للنهوض بواقع دولهم، في محاولتها لاستيعاب المعرفة بمختلف جوانبها، والعمل على اكتسابها، ونشرها، وتعميمها، وذلك من أجل الارتقاء بواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مواجهة عالم كبير يتحكم فيه منطق القوة والمصالح.

فلم يعد عيش المواطن العربي تحت وطأة الإقصاء السياسي أو البطش المنهجي هو القدر المحتوم أمامه، بل لابد من إجراء تغيّرات عميقة في دولنا العربية كي تصبح دول حق وقانون، دول كل مواطنيها بدون تمييز طائفي أو عرقي أو جهوي.